



OPEN ACCESS

تاريخ الاستلام: 2024-11-15

تاريخ القبول: 2025-3-15

## ابن القاسم وخصومه: نشأة الاتجاهات المنهجية داخل المذهب المالكي

سلمان الصمدي<sup>(1)</sup>

[salmankasri@gmail.com](mailto:salmankasri@gmail.com)

### الملخص:

يروم البحث إعطاء صورة واضحة لأبرز الاتجاهات المنهجية التي ظهرت في المذهب المالكي في الفترة المبكرة، والإضاءة على عوامل نشأتها، واختياراتها المنهجية، ومظاهر تفاعلها وتفاعلها لإثبات الوجود، وما اكتنفت ذلك من مظاهر الخصومة والعصبية، وذلك من خلال استثمار مصادر تاريخ المذهب المتنوعة، وفي مقدمتها نص من أقدم النصوص التي أشارت إلى هذا التنوع بشكل واضح جداً، وهو كتاب "التسمية والحكايات لنظر مالك وأصحابه وأصحاب أصحابه"، للفقير والمؤرخ الأندلسي أبي العباس الوليد بن بكر السرقسطي الغمري (ت 392هـ). ولهذا الرصد أهمية قصوى، سواء على مستوى التأريخ للدرس المالكي، وتفسير قضاياها وظواهره اللاحقة، ونقد كثير من التصورات العالقة به، أو على مستوى الدرس نفسه، والوقوف على غناه وتنوعه، والقدرة على استثماره في معالجة القضايا التشريعية الراهنة.. وخلص البحث إلى الوقوف بوضوح، على الجذور الأولى التي أسهمت في تشكل منهج المدرسة المالكية العراقية، والمدرسة المالكية المغربية بفروعها، وإلى رؤية أوضح عن تشكل مفهوم المذهب، والذي كان سابقاً عن ما يعتقده معظم الدارسين من تأخره إلى فترات لاحقة، وغير ذلك من النتائج، كما فتح البحث جملة من الآفاق البحثية الملحة.

### الكلمات المفتاحية:

المذهب المالكي، تاريخ المذهب المالكي، الدرس الفقهي المالكي، الاتجاهات المنهجية، ابن القاسم.

(1) باحث في الفقه وأصوله، خريج جامعة ابن طفيل بالقيظيرة- المغرب.

للاقتباس: الصمدي، سلمان، ابن القاسم وخصومه: نشأة الاتجاهات المنهجية داخل المذهب المالكي، مجلة نماء، مركز نماء، مصر، مج9، ع2، 2025، 31-14.

© نشر هذا البحث بموجب ترخيص (CC BY-NC4.0) المفتوح، الذي يسمح لأي شخص تنزيل البحث وقراءته والتصرف به مجاناً، مع ضرورة نسبته إلى صاحبه بطريقة مناسبة، مع بيان إذا ما قد أجري عليه أي تعديلات، ولا يمكن استخدام هذا البحث لأغراض تجارية.

## OPEN ACCESS

Received : 2024-11-15

Accepted : 2025-3-15



## Ibn Al-Qasim and His Opponents: The Emergence of Methodological Trends within the Maliki School

Salman Al-Samadi<sup>(1)</sup>[salmankasri@gmail.com](mailto:salmankasri@gmail.com)

### Abstract

The study seeks to outline the key methodological trends that emerged in the early Maliki school, exploring the factors behind their development, their methodological preferences, and the ways in which these trends interacted and competed for prominence. It also examines the hostility and partisanship that surrounded this competition, drawing upon a variety of historical sources related to the Maliki school. One primary source highlighted is an early and significant text that vividly reflects this diversity: *The Naming and Stories of Malik's Peers, His Companions, and the Companions of His Companions*, authored by Andalusian jurist and historian Abu Al-Abbas Al-Walid Ibn Bakr Al-Saraqusti Al-Ghamri (d. 392 AH). This research carries significant importance on several levels—documenting Maliki studies, interpreting its issues and subsequent phenomena, and critically analyzing associated concepts. It also delves into the richness and diversity of the school, emphasizing its potential to address contemporary legislative matters. The findings identify the foundational roots of the Iraqi and Moroccan branches of the Maliki school and clarify that the development of the school concept occurred earlier than generally believed. Furthermore, the research opens up new and pressing avenues for future studies.

### Keywords:

*Maliki School of Thought, History of the Maliki School of Thought, Maliki Jurisprudence, Methodological Trends, Ibn Al-Qasim.*

(1) Researcher in jurisprudence and its principles, graduate of Ibn Tufail University in Kenitra, Morocco.

Cite this article as: Al-Samadi, Salman, Ibn Al-Qasim and His Opponents: The Emergence of Methodological Trends within the Maliki School, *Journal of Namaa*, Nama Center, Egypt, V 9, issue 2, 2025, 14-31.

© This research is published under an open license (CC BY-NC 4.0), which allows anyone to download, read and use the research for free, provided it is properly acknowledged, indicating if any modification has been made to it. This research shall not be used for commercial purposes.

كان لا بُدَّ أن تختلف اتجاهات الفقهاء المالكيَّة في تمثُل أصول إمامهم، وما يبنى عليها من التفريعات والتعليقات والتَّنقيدات.. وغير ذلك من مستويات الدَّرس والاشتغال عند المالكية، فهذه سُنَّة تفاعل الناس مع الأفكار، لذا فإنَّني لا أروم إثبات حدوث هذا الاختلاف ووجود هذه الاتجاهات، بقدر ما سأحاول إعطاء صورة واضحة لأبرزها، والإضاءة على عوامل نشأتها، واختياراتها المنهجية، ومظاهر تفاعلها وتدافعها لإثبات الوجود، وما اُكتنَفَ ذلك من مظاهر الخصومة والعصبية، وأهمِّ ما يُستنتج من ذلك.

هذا لأنَّ دراسة هذه الاتجاهات التي طرأت في المذهب المالكي مبكراً، تستهدف على مستوى الدَّرس الفقهي والتَّشريعي مقاصد على قدر كبير من الأهمية، منها:

- إبراز تنوع المذهب المالكي وغناه على مستوى المناهج، والفروع الفقهية..
- واكسابنا الرؤية والقدرة للتَّوَجُّح إلى هذه الثَّروة، من أجل دراستها والإفادة منها في معالجة المشاكل التَّشريعية.
- وعلى مستوى التَّأريخ للمذهب تُسهم في:
- قراءة وتفسير الظواهر والانعطافات والقضايا التي بَرَزَتْ في الدَّرس المالكي في المراحل اللاحقة من تاريخه، كالاتجاه إلى المنطق الفقهي الخاص والابتعاد عن المنطق الفقهي العام المشترك بين المذاهب، ونشوء الحركة الهائلة لنقد الروايات المذهبية.
- نقد بعض الأحكام المجانبة للواقع أو للدِّقة فيما يرتبط بتشكُّل المذهب وتاريخه المبكَّر، من قبيل: ما يعتقد الدكتور كولسون N. J. Coulson من كون ابن القاسم هو «واضع الأسس المنهجية للمذهب المالكي» بهذا التعميم المجانب للدِّقة<sup>(2)</sup>، وكذلك الشَّان في اعتماد الدَّارسين لتاريخ الفقه عموماً والمالكي خصوصاً على التَّقسيم الخلدوني الشَّهير (أهل الرأْي) (وأهل الحديث)، غافلين عن الانقسام المنهجي العميق الذي حدث بين الفقهاء ممن يسمُّونهم بـ«أهل الرأْي»<sup>(3)</sup>، وغير ذلك من التَّصورات التي أسهم عدم استحضار تلك الاتجاهات بشكل كافٍ في مجانبتها للدِّقة، أو الصَّواب أحياناً.

لقد ظلَّت صورة هذه الاتجاهات وما يتَّصل بها خافية بين ركام المعطيات في المصادر التَّاريخية، ولم تتَّجه الدِّراسات الحديثة المرتبطة بالتَّأريخ المبكَّر للمذهب المالكي -حسب إطلاعي- إلى دراستها وإبرازها.

(2) ن. ج. كولسون N. J. Coulson، في تاريخ التشريع الإسلامي، ترجمة وتعليق: محمد أحمد سراج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ببيروت، ط1، 1412هـ/1992م، ص78.

(3) انظر على سبيل المثال صنيع: كريستوفر ميلشيرت Christopher Melchert في كتابه: تشكل مذاهب الفقه السنية في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين، ترجمة: محمد خضر، نماذج للبحوث والدراسات، ط: 1، 2021م، ص235 وما بعدها.

ومن العجيب حقًا، أن لا تُلَفِتَ الإشارات المتكررة إلى التَّنوع المنهجي لدى تلاميذ مالك في ثنانيا تراجعهم، أنظارَ الباحثين بالقدر الكافي، وتغريمهم بدرسها الدِّراسة العميقة، بالرَّغم ممَّا لهذا الموضوع من أهمية قُصوى أشرنا إلى قِسم منها.. فظَلَّت لذلك صورة هذه الاتِّجاهات غير واضحة المعالم، ولم تُعْطَ حَظًّا كافيًا في البحوث والدِّراسات الحديثة المرتبطة بالتَّاريخ المبكِّر للمذهب المالكي.

ومن المصادر التي نقلت لنا هذا التَّنوع بشكل واضح جدًّا: كتاب «التَّسْمِيَةِ والحكايات لُنظراء مالكٍ وأصحابه وأصحابِ أصحابه»، للفقهاء والمؤرِّخ الأندلسيَّ أبي العبَّاس الوليد بن بكر السَّرْقُسطي الغمري (ت392هـ)، الذي مكَّنته ثقافته المنفتحة على المدارس المالكيَّة، التي اكتسبها بفضل رحلته المشرقية التي أخذ فيها عن أبي بكر الأبهري (ت375هـ) وغيره من ممثلي المنهج المالكي العراقي، من طرح رؤية وتفسيرات وتعليقات على قدر كبير من الاتِّساق للاتِّجاهات المنهجية التي عرفها الفترة المبكرة من تاريخ المذهب المالكي، سَبَقَ بها جميع مؤرِّخي الفقه المالكي، حتى القاضي عياض نفسه، حيث كان يركِّز في صدر تراجمه التي صنعها لأعلام المالكيَّة وفي ثناياها على تحديد الاختيار المنهجي للمترجم، ويوظف عبارات مبتكرة تخلو من جُلِّها المصادر الأخرى، كقوله مثلًا عن فقيه ما: إنَّه «يَعْتَمِدُ على فلانٍ»، و«مَنْ شَرَطَ فلانٍ»، و«على مِثْلِ طريقة فلانٍ»، و«فلانٌ مُدَوِّنٌ» نسبةً إلى الكتب «المدونة» لسحنون، و«فلانٌ واضحٌ» نسبةً إلى الكتب «الواضحة» لعبد الملك ابن حبيب، ثم عقد بآيِّين في آخر الكتاب ترجمهما بقوله: «بابُ ذكر أسباب التَّعصُّبِ مِنْ أصحابنا فيما بينهم في المذهب قديمًا» و«بابُ ذكر طريقة ابن القاسم وأصحابه ومَنْ ذهب مذهبه»، بَرَهَنَ فيهما بشكل أوضح عن نُضجٍ وتقدُّم تصوُّره لتلك الاتِّجاهات، وأثرها في الدَّرْس المالكي.

وهكذا قدَّم السَّرْقُسطي مادَّة في غاية الأهميَّة تتصل بالاختلاف المنهجي الذي حصل في الفترة المبكرة من تاريخ المذهب المالكي، وعلى قدر كبير من الوفرة والاتِّساق، تُضَاف إلى ما وَرَدَ من شذرات تُومئُ إلى هذا الاختلاف المنهجي في ثنانيا مصنَّفات تراجم المالكية الأصيلية، ك«ترتيب المدارك» للقاضي عياض (ت544هـ) وغيره، لتُستَمَرَّ جميعها في دراسات دقيقة لتاريخ الدَّرْس المالكي المبكِّر، وتعطي نفسًا جديدًا لهذا الحقل البحثي الهامِّ من حقول البحث الفقهي.. وعسى أن يكون هذا البحث إسهامًا مفيدًا في هذا السَّبيل.

ولأجل ذلك جاءت عناصر البحث كالاتي: مقدِّمة: تتضمَّن سياق البحث، وأهميَّته، ومقاصده، ومضمونه.. ومبحث أوَّلٍ يلقي بعض الضوء على ظاهرة التَّمذهب، على مستوى ظهورها، وتطوُّرها، في الحالة المالكية، ومبحث ثانٍ خاصٍّ باتِّجاه ابن القاسم، الذي سمَّيته «اتِّجاه الالتزام في المذهب المالكي»، ثم مبحث ثالثٌ خاصٌّ بالاتِّجاه المخالف، الذي مثله «أشهب» وغيره، وسمَّيته تبعًا لطبيعته

المنهجية: «اتِّجَاه الاختيار في المذهب المالكي»، فمبحث رابعٍ رصدت فيه بعض مظاهر الخصومة والعصبية التي نشأت بين هذين الاتجاهين نتيجة سعي كل منهما إلى تثبيت وجوده ومد ظلِّه، وختم البحث بخاتمة تضمَّنت النتائج والآفاق البحثية المرتبطة بالإشكالات التي تم تناولها.

## 1. الانتساب للمذهب: الظهور، والتَّطوُّر المَبْجَّر، الحالة المالكيَّة

لا شك أنَّ الانتساب إلى نسقٍ فقهي له أصولٌ محدَّدة، ظهر في مرحلة مبكِّرة سابقة على أصحاب المذاهب الفقهيَّة المعروفة، حيث يمكننا رَصْدُ وعي بالأصول والقواعد النازمة للفروع الفقهيَّة عند فقهاء المدينة قبل الإمام مالك، كمركزيَّة «العمل» في التَّعامل مع السُّنن، واحتجاجُ فقهاء المدينة والعراق وغيرهم بالمراسيل والمنقطعات.. وغير ذلك ممَّا نَسْتَشِهُ من كتب الفروع الفقهيَّة، والخلاف، وحتى كتب آثار الصَّحابة المبكِّرة التي صُنِّفت في القرن الثَّاني وبداية الثَّالث.

لقد كانَ الفقهاء يكشفون عن هذه الأصول في مناسبات متعدِّدة، من ذلك على سبيل المثال: قولُ الإمام مالك ناقلًا عن سابقيه من فقهاء المدينة تقديمهم لعمل المدينة على أحاديث الأحاد: «كان رجالٌ من التَّابعين تبلغهم عن غيرهم الأحاديث فيقولون: ما نَجْهَلُ هذا، ولكن مَضَى العمل على خلافه»<sup>(4)</sup>. وقولُ الخليفة أبي جعفر المنصور (ت158هـ) للإمام مالك: «يا أبا عبد الله، ضَمَّ هذا العِلْمَ ودَوَّنَ كتبًا، وجَنَّبَ فيها شدائد ابن عمر، ورُحِّصَ ابن عباس، وشوَّادُ ابن مسعود، واقصِدْ أوسط الأمور، وما اجتمع عليه الأئمة والصَّحابة»<sup>(5)</sup>.

وظهرت هذه الأنساق الفقهيَّة واضحةً في الدَّرس الخلافي المَبْجَّر، حيث كانت الرُّدود تتَّجه إلى الأشخاص «الفقهاء» باعتبارهم ممثِّلين لاتجاهات فقهيَّة قائمة، وأحيانًا كان الكلام يوجِّه إلى الاتجاه نفسه، كقول محمد بن الحسن الشَّيباني (ت189هـ): «الحُجَّة على أهل المدينة». وقوله: «فعجبًا لمن زعم أنَّ أهل المدينة يقولون بالأثار، وهم يَرُؤُونها ثمَّ يتركونها عيانًا إلى غير أثر»<sup>(6)</sup>. وقوله: «وابنُ عمر من فقهاء أهل المدينة والمقتدى بهم، فكيف تركوا قوله، وتركوا ما عليه أوائلهم..؟!»<sup>(7)</sup>.

(4) القيرواني، ابن أبي زيد، الجامع في السُّنن والآداب والمغازي والتاريخ، ت: محمد أبو الأجنان وعثمان بطيخ، مؤسسة الرسالة ببيروت والمكتبة العتيقة بتونس، ط: 2، 1403هـ/1983م، ص118.

(5) عياض، القاضي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ت: جماعة من الباحثين، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، 73/2.

(6) الشَّيباني، محمد بن الحسن، الحُجَّة على أهل المدينة، ت: السيد مهدي الكيلاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن، ط: 3، 1403هـ، 68/1.

(7) م ن، 99/1.

ومن ذلك أيضًا قولُ أبي مصعب الزُّهري (ت241هـ) تلميذ مالك في مقدمة «مختصره» الشَّهير في الفقه المالكي: «وقد زعم زاعم أنَّ أهل المدينة ضيَّعوا، وقالوا على غير أصلٍ، وذهبوا إلى غير معنى في أحكامهم وأقاويلهم...»<sup>(8)</sup>، وغير ذلك من الإشارات الدَّالَّة على وجود نَسَقِيَّةٍ في المرحلة التي سبقت الأئمَّة أرباب المذاهب.

لكنَّ هذه الأنساق والاتِّجاهات لم تكن -بطبيعة الحال- على درجة من التَّكُونِ والبُرُوز كحالها في زمان تلاميذ الأئمَّة، فضلًا عن الفترات اللاحقة، كما أنَّ التَّعبير بلفظ «المذهب» عن النِّسَقِ المتكامل، لم يَظهر إلَّا في مرحلة ما بعد الأئمَّة في القرن الثالث الهجري، حيث ظلَّ الفقهاء يستعملون لفظ المذهب في الرِّأي أو الآراء الفقهية لفقهاء «مذهب فلان» «مذاهب فلان»... أو للتعبير عن الرِّأي الفقهي والآراء الفقهية الخاصَّة بجماعة من الفقهاء، تربطهم رابطة الجغرافيا غالبًا «مذهب أهل المدينة» «مذاهب أهل المدينة» مثلًا، إلى ما بعد منتصف القرن الثالث، حيث ابتدأ العلماء يعبرون بلفظ المذهب عن النِّسَقِ الفقهي المنسوب لإمام من الأئمَّة.

ومن أقدم ما أتيج لي- الآن- الوقوف عليه من بدايات التعبير بالمذهب عن النِّسَقِ الفقهي المتكامل: وصفُ أبي عثمان الجاحظ (ت255هـ) للفقهاء أحمد بن المعدَّل (عاش في النصف الأول من ق 3هـ) بقوله: «كان يذهب مذهب مالك رضي الله عنه»<sup>(9)</sup>.

وقولُ أبي بكر محمد بن خَلْف، الملقَّب بـ «وكيع» (ت306هـ) في كتابه «أخبار القضاة»، وتحديدًا في ترجمة القاضي إسماعيل بن إسحاق (ت282هـ) يصفه بأنَّه كان «من الفقهاء على مذهب مالك بن أنس، يَغْتَلُّ وَيَخْتَجُّ»<sup>(10)</sup>، وهي إشارة صريحة إلى النسق الفقهي المتكامل أصولًا وفروعًا.

لكنَّ الملاحظ، أنَّ ما وقفنا عليه من هذا الاستعمال جاء على ألسنة المؤرِّخين، أو على ألسنة بعض الفقهاء لكنَّ في سياق التَّاريخ والتَّعريف بالمشغولين بالفقه، وذلك لأنَّ المترجم هو المعني بتحديد الانتماء الفقهي للمترجم، أمَّا كتب الفروع الفقهية لهذه الفترة، فينحصر استعمال لفظ «المذهب» في بطونها في وصف الآراء الفقهية الفرعية، تبعًا لوظيفتها، ولو أنَّ الظُّروف أسعقتنا في الوقوف على تراث أصولي ينتهي لهذه الفترة المبكرة أوسع ممَّا بين أيدينا الآن، لظفرنا فيه -دون شكٍ- باستعمالات لمصطلح

(8) الزُّهري، أبو مصعب، المختصر، ت: نور الدين شوبيد، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب، ط: 1، 1439هـ/2017م، ص: 144.

(9) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط: 7، 1418هـ/1998م، 1/103.

(10) وكيع، أبو بكر بن خلف البغدادي، أخبار القضاة، ت: عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط: 1، 1366هـ/1947م، 3/280.

«المذهب» في سياق الدلالة على الاتجاه الفقهي المتكامل، تمكّنا من استخلاص نتائج أكثر دقة.. في حالة المذهب المالكي، كان فقه المدينة قبل الإمام مالك على درجة لا بأس بها من الانتظام في إطار نسق يضمُّ أصولاً وقواعد، كانت حاضرة في تمثّلات معظم الفقهاء، وتقوم بوظيفتها المنهجية، وسوف أسوق بعض الشواهد على هذا الأمر فيما يأتي.. إلى أن جاء مالك فقام بجهود كبيرة في بناء هذا النسق من خلال الاحتجاج لأصوله وإعمالها.. كما يظهر واضحاً في «كتاب الموطأ»، وفي رسالته إلى الليث بن سَعْدٍ (ت175هـ) فيما يتصل بـ «عمل أهمل المدينة» في المقام الأول وبغيره من الأصول.. ثمّ اشتغلت طبقة تلاميذه ضمن هذا النسق المنهجي، وهناك إشارات كثيرة تدلُّ على انتمائهم إليه وانخراطهم في سلكه انخراطاً تاماً بناء وإعمالاً وعاطفةً..

نخلُص من هذا، إلى أنّ الاتجاهات المنهجية التي سنحاول رسم معالمها، خرجت من رحم انتماءٍ كامل لنسق فقهي متكامل=«تمذهباً» حقيقياً..

## 2. اتّجاه «الالتزام» في المذهب المالكي، أو «اتّجاه ابن القاسم»

كان ابن القاسم مُقلِّداً من رواية الحديث، ميّالاً إلى الفقه والرأي، وهو وإن أُثِرَتْ عنه روايةٌ صحيحة قليلة الخطأ لكتاب «الموطأ» كما يصفها ابنُ عبد البرِّ (ت463هـ)<sup>(11)</sup>، إلا أنّ اهتمامه بالفقه والرأي كان أكبر بكثير من اهتمامه بالحديث والرواية، وهو ما سوف يظهر في منهجه الفقهي، يقول السَّرْفُسطي: «لم يكن [ابن القاسم] صاحبَ سُنَنِ كَابِن وَهَب، ولكنّه صاحبُ رأيٍ واجتهاد، صَجِبَ مالِكًا عشرين سنة»<sup>(12)</sup>، وقال ابن عبد البرِّ: «كان فقهياً قد غَلَبَ عليه الرأْي»<sup>(13)</sup>.

وكغيره من أصحاب مالك، سوف يشتغل ابن القاسم برواية آراء أستاذه كما تلقّاها عنه، وبتفريع الأحكام من تلك الآراء للمسائل التي لم يسمع فيها رأياً لأستاذه، أو للنّوازل المستجدة، كما تصوّره لنا الكتب «المدوّنة» وغيرها من كتب الرّوايات الفقهية المالكية، وذلك بناء على أصول مالك وقواعده. وسوف يجد المغاربة، في ابن القاسم مصدرًا غنيًا وموثوقًا لفقه مالك، وعوضًا لكلِّ من لم يُسعفه الحظُّ بلقياً مالك، لاعتبارات أهمّها: رجوعه إلى مصرَ عَقِبَ وفاة مالك واستقراره بها، ومعلوم أنّ مصر

(11) يُنظر: ابن عبد البرِّ، الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ودار البشائر الإسلامية ببيروت، ط: 2، 1431هـ/2010م، ص95، وقد حَقَّقَتْ رواية ابن القاسم في إطار أطروحة دكتوراه لمحمد صالح المثنوسي بجامعة القاضي عياض بمراكش، وطبعت قريبًا.

(12) السَّرْفُسطي، التّسمية والحكايات لنظرآء مالك وأصحابه وأصول أصحاب أصحابه، ت: رضوان الحصري، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، ط: 1، 1436هـ/2015م، ص104.

(13) ابن عبد البرِّ، الانتقاء، م س، ص95.

هي طريق المغاربة إلى المشرق، وأيضًا سببُهُ على خُطى أستاذه في الوَرَع، والرُّهد، والنَّأي بالنَّفْسِ عن كلِّ ما يُعَدُّ في عُرْف النَّاسِ غير لائق بالعلماء، ومِثَالَةِ التَّدْبِينِ عَمُومًا، والجُرْأَةِ في إبداء الرَّأْيِ.. وغيرها من الصِّفَاتِ الشَّخْصِيَّةِ التي كانت -آنذاك- أهمَّ المعايير الحاكمة في قضيَّة تَلْقِي العلم وتحمُّله.

سوف يتكوَّن بسبب هذه العوامل وغيرها اتجاه يتَّسم بشدَّة الالتزام بالروايات التي رواها ابن القاسم عن مالك، وبما فرَّعه وخرَّجه على أقوال مالك في القضايا التي لم يَسْمَعْ فيها شيئًا من أستاذه، أو في القضايا الطَّارئة، بناء على أصول وقواعد مالك طبعًا، وإنزال هذه الروايات والآراء المقامَ الأوَّل عند تعارضها مع غيرها من روايات وآراء تلاميذ الإمام الآخرين، ولهذا سمَّيته: اتِّجاه «الالتزام» في المذهب المالكي. كان أبرزُ ممثلي هذا الاتِّجاه كبارُ تلاميذ ابن القاسم المعولِّين في تكوينهم الفقهيِّ عليه في المقام الأوَّل، وفي مقدِّمتهم:

أبو سعيد سَحْنُون بن سعيد التَّنُوخي القيرواني (ت240هـ)، الذي يُعَدُّ أبرزُ تلاميذ ابن القاسم وممثلي اتِّجاهه، حيث كان شديد الارتباط بابن القاسم ومنهجه سلوكًا وفقهًا، وكان له الدور الحاسم في نشر هذا الاتِّجاه في الغرب كلِّه، حتَّى قال السَّرْفُسطي (ت392هـ): «والجماعةُ في المغرب إلى اليوم على قول سَحْنُون عن ابن القاسم»<sup>(14)</sup>.

وقال أبو إسحاق الشَّيرازي الشَّافعي (ت476هـ): «وحَصَلَ له من الأصحاب ما لم يحصل لأحد من أصحاب مالك، وعنه انتشر علم مالك في المغرب»<sup>(15)</sup>.

ومن تلاميذ سَحْنُون الذين كانوا على منهجه: ابنه أبو عبد الله محمد بن سَحْنُون (ت256هـ)، الذي «تفقه بأبيه، لم يشتغل بغيره، وهو من الغالين في سَحْنُون.. وضع كتبه على مسائل أبيه، كثيرُ التَّصانيف، كلُّها عن أبيه»<sup>(16)</sup>.

وأبو عبد الله محمد بن عَبْدُوس (ت260هـ)، صاحبُ الكتب «المجموعة» المعدودة في أمَّهات كتب المذهب المالكي، كان «على مِثْلِ منهاج سَحْنُون وابن القاسم»<sup>(17)</sup>.

وأبو زكرياء يحيى بن عمر الأندلسي، نزيل إفريقيَّة (ت289هـ)، وَصَفَهُ السَّرْفُسطي بأنَّه «مُدُونِيٌّ» نسبة إلى «مدونة» سَحْنُون<sup>(18)</sup>.

(14) م ن، ص 131.

(15) الشيرازي، أبو إسحاق، طبقات الفقهاء، ت: إحسان عباس، دار الرائد العربي ببيروت، ط: 1، 1970م، ص 157.

(16) السَّرْفُسطي، التَّسْمِيَّة والحكايات، م س، ص 134.

(17) م ن، ص 135.

(18) م ن، ص 126.

وأبو جعفر أحمد بن داود (291هـ)، يُعَدُّ «أفقه المتأخِّرين من أصحاب سَخْنُون على طريقة يحيى بن عمر، وابن سَخْنُون، وابن عَبْدُوس، والمتعصِّبَةَ لابن القاسم من أصحاب سَخْنُون»<sup>(19)</sup> وغيرهم.. وإذا أُوغِّلْنَا في بلاد المغرب، نجد اتِّجاه ابن القاسم بارزاً قوياً في الأندلس، وذلك بفضل تلاميذه وأهمُّهم: أبو محمد يحيى بن يحيى اللَّيْثِي (ت234هـ)، صاحبُ أشهر رواية لموطأ الإمام مالك، «لم يَعتمد إلا على رأي مالك وابن القاسم»<sup>(20)</sup>.

ثمَّ على يد تلاميذه وتلاميذ سَخْنُون، ومن أبرزهم: أبو حفص عمر بن يوسف الإشبيلي نزيل إفريقيَّة (ت286هـ)، تلميذ سَخْنُون وراوي المدوَّنة عنه، كان «مُدَوِّنِيَّ الفقه»<sup>(21)</sup>. وأبو إسحاق إبراهيم بن مُزَيْن، «وهو على طريقة سَخْنُون، يذهب مذهب ابن القاسم، ويختار مذاهب أصحابه»<sup>(22)</sup>.

أمَّا في المغرب الأقصى، فبالرغم من أننا لم نَظْفَرْ بأسماء لتلاميذ سَخْنُون ممَّن قاموا بأعباء منهجه، وذلك لأسباب ذكرها مؤرِّخو تلك الفترة، إلا أننا لا نَعْدِم قرائن وإشارات قوية تشير إلى سيطرة هذا الاتجاه في تلك الفترة، كالحال في الأندلس وتونس، سوف أخصِّص لها دراسة مستقلة. وممَّا يلاحظ، أنَّ نهج ابن القاسم لم يَسُدْ في مصر بالرغم من كونها موطنه، حيثُ سُرعان ما غلب عليها الاتجاه الذي سوف نَعْرِضُ له لاحقاً، ولم نَظْفَرْ سوى باسمَيْن يمثِّلان اتِّجاهه بمصر لئيسا على قدر كبير من نباهة الدِّكر وهما:

عبد الرَّحْمَن بن أبي جعفر الدِّمِيَّاطِي (ت226هـ)، كان «في الصَّنْدُر الأوَّل من أصحاب ابن القاسم، من نَمَطِ سَخْنُون»<sup>(23)</sup>.

وأبو زيد عبد الرَّحْمَن ابن أبي العَمْر (ت234هـ)، كان «مُعْتَمِدُهُ في الرَّأْي على ابن القاسم»<sup>(24)</sup>. وهكذا انتشر اتِّجاه ابن القاسم في المغرب انتشار النار في الهَشِيم، مؤسِّساً بذلك لسيطرته على المراكز المالكية الغربيَّة كُلِّها في الفترات اللاحقة من تاريخ المذهب، ثمَّ السَّيطرة على الدَّرْس المالكي كُلِّه فيما بعدُ.

(19) م ن، ص138.

(20) م ن، ص117.

(21) م ن، ص127.

(22) م ن، ص128.

(23) م ن، ص142.

(24) م ن، ص142.

### 3. اتّجاه «الاختيار» في المذهب المالكي

يصف السرقسطي منهج هذا الاتجاه فيقول: «... على منهاج الأئمة الأول في الاختيار من القول أحسنه»، ثم يقول: «وكلُّ منهم [أي من الثياريين] قانسٌ على أصول مالك»، ويقول أيضًا في موطن آخر: «طريقُ الاختيار من القول أحسنه، والترجيح بالأدلة من مختلف القول، وركوبُ القياس على أصول مالك»، لذا سمّيته باتجاه «الاختيار» في المذهب المالكي.

برز هذا الاتجاه واضحًا مع أبي عمرو أشهب بن عبد العزيز المصري (ت204هـ)، الذي كان يختلف مع نظيره ابن القاسم في جملة من المسائل التي رووها عن مالك، أو التي فرّعوها من قول مالك، لاختلافهم الطّيف في مناهج النّظر الفقهي الذي لا يخرج عن أصول وأدلة مالك.

سوف يتصدّر هذا الاتجاه الدّرس المالكيّ بمصرَ على يد طائفة من كبار فقهاء المالكيّة من تلاميذ مالك، وتلاميذ أشهب وابن القاسم غير أنّ تأثير أشهب عليهم كان أكبر من سواه، من أبرز هؤلاء:

أبو محمد عبد الله بن عبد الحَكَم (ت214هـ)، وهو وإن كان قد أخذ عن مالك إلاّ أنّه لم يزو عنه كثيرًا، ومعظم تلمذته على أصحاب مالك الكبار كأشهب وابن وهب وابن القاسم<sup>(25)</sup>، وألّف في الفقه ثلاث مختصرات: الأكبر، والأوسط، والأصغر، نقل عياض أنّ المختصر الكبير «نحا به اختصار كتب أشهب»<sup>(26)</sup> ثمّ اختصره في الأوسط<sup>(27)</sup>.

وأبو عبد الله أصبغ بن الفرج (ت225هـ)، الذي «تفقّه بابن القاسم وابن وهب وأشهب، وإلى أشهب يميل في أكثر أصوله»<sup>(28)</sup>، و«كان مؤلّعًا بتخطئة ابن القاسم»<sup>(29)</sup>.

وبالرغم ممّا كان بين هذين الفقهيين من المنافسة التي عادة ما تكون بين الأقران كما ينقله غير واحد من المؤرّخين، فإنّهما في واقع الأمر كانا تحت لواء اتّجاه واحد، وكان لهما دورٌ حاسم في سيطرة هذا الاتجاه بمصر في تلك الفترة واستمراره، نظرًا لشهرتهما الكبيرة، وكثرة اشتغالهما.

سوف يستمرّ هذا الاتجاه بمصر مع أبي عبد الله محمد بن عبد الحَكَم (ت268هـ) الذي كان «صاحب فقه وحديث ونظر، من شرط ابن حبيب ويحيى بن عمر، وهو يميل إلى رأي أشهب كثيرًا»<sup>(30)</sup>.

(25) عياض، ترتيب المدارك، م س، 364/3.

(26) م ن، 365/3.

(27) م ن، 364/3.

(28) السرقسطي، التسمية والحكايات، م س، ص 139.

(29) م ن، ص 140.

(30) م ن، ص 142.

وأبو عبد الله محمد بن المَوَاز (ت269هـ)، صاحب الكتب «المَوَازية» التي تصدّرت الدرس الفقهي بمصر، «وربّما بلغ أصبغ بن الفَرَج في تخطئة ابن القاسم، وصرّح بذلك في كتبه، وهو في جملة أصبغ لأنّ مداره عليه في كتبه»<sup>(31)</sup>.

وفي المدينة، مهّد المذهب، نجد من أبرز ممثلي هذا الاتجاه:

زميلُ أشهب: عبد الله بن نافع الصائغ (ت186هـ)، الذي وصفه أحمد بن حنبل بأنه كان صاحب رأي مالك وأنه لم يكن صاحب حديث<sup>(32)</sup>، وقد لمّس فقهاء الأندلس هذا التقارب المتهجي الفقهي بين أشهب وابن نافع الأكبر، فقرّنوا بين مروياتهما وآرائهما في مصنفاتهم، يقول عياض: «سماعه مقرونٌ بسمع أشهب في العُتْبِيَّة»، وذكر أنّ ما جاء في سماعات الأندلسيين من تعبيرهم بسمع الشّيوخين «يعنون: أشهب وابن نافع الصائغ»<sup>(33)</sup>، وهذا الذي يقصده السَّرْفُسطي بقوله إنّ «مذاهب أشهب وابن نافع الصائغ قريبٌ من سواء»، وينقل عياض أيضًا عن أشهب في زمالته مع ابن نافع قوله: «ما حضرتُ مالكٌ مجلسًا إلّا وابنُ نافعٍ حاضر، وما سمعتُ إلّا وقد سمع»<sup>(34)</sup>، ويشير أيضًا إلى اختلاف الاتجاه الفقهي لابن نافع عن نهج ابن القاسم بقوله: «وروايته في المدونة نفيسة»<sup>(35)</sup>.

وعبد الملك بن عبد العزيز الماجشون (ت213هـ).

ومحمد بن مسلمة المخزومي (ت216هـ) الذي وُصف بأنه «عارفٌ بالأصول المدنيّة القديمة.. حسنُ الاختيار إذا خالف مالكا، تُشبهه مسائله مسائل ابن نافع الصائغ»<sup>(36)</sup>.

يحيى بن عبد الملك الهديري (ت206 أو 208هـ) «من ضرباء عبد الملك» الماجشون<sup>(37)</sup>. ومطرف بن عبد الله (ت220هـ) بدرجة أقل.

وعبد الله بن نافع الزُّبيري (ت220هـ) الذي كان «من ضرب مُطَرَف بن عبد الله»<sup>(38)</sup>.

ثمّ القاضي أبو يحيى هارون بن عبد الله الزُّهري (ت228هـ)، وهو «من نَمَطِ ابن مسلمة، وابن نافع الصائغ، وعبد الملك بن الماجشون، كأنه يتكلّم من أنفاسهم»<sup>(39)</sup>.

(31) م ن، ص 144.

(32) ابن عبد البر، الانتقاء، م س، ص 103.

(33) عياض، ترتيب المدارك، م س، 129/3.

(34) ن م، 129/3.

(35) ن م، 129/3.

(36) السَّرْفُسطي، التسمية والحكايات، م س، ص 92.

(37) م ن، ص 98.

(38) م ن، ص 97.

(39) م ن، ص 145.

ويمكن أن نُدرج في هذا التّيار أبا مُصعب الرُّهري (ت241هـ)، صاحب الرّواية الشّهيرة للموطأ، و«المختصر» الفقهي الشّهير، فقد وُصف بأنّه كان يميل إلى الرّأي، وينظر المخالفين كثيرًا ولاسيما أهل العراق<sup>(40)</sup>.

وقد سرى أثر هذا الاتّجاه إلى العراق، الذي اتّجه مالكيّته إلى الخلاف والنّظر في الأدّلة، من خلال الفقيه أحمد بن المعدّل (لا تُعرف وفاته)، والذي أخذ الفقه عن ابن الماجشون ومحمد بن مسلمة<sup>(41)</sup>، ثمّ تلميذه القاضي إسماعيل بن إسحاق (ت282هـ) الذي أخذ أيضًا عن أبي مُصعب الرُّهري وغيره.. وسوف يتجلّى هذا النّهج في اعتمادهم على مختصرات ابن عبد الحكّم دون «المُدوّنة» في درسه<sup>(42)</sup>. وفي الأندلس، كان أبو مروان عبد الملك ابن حبيب (ت238هـ)، الملقّب ب«عالم الأندلس»، قائد هذا التّيار ومُدخله إلى الأندلس، بعد أن عاد من رحلته المشرقيّة متأثرًا بابن الماجشون، ومُطرف بن عبد الله، وابن عبد الحكّم الكبير، وأصْبغ، الذين استطاعوا استمالة عن نهج ابن القاسم الذي كان ابن حبيب قد تشبّع به أوّلًا على يد فقهاء الأندلس القدماء<sup>(43)</sup>، ومنهم يحيى بن يحيى اللّيثي، حتّى «ترك رأي شيوخ أهل الأندلس أستاذه، وأسقطهم إسقاطًا»<sup>(44)</sup>، وساءت علاقته بهم، وألّف الكتب «الواضحة» التي تمثّل اتّجاه «الاختيار» في طريقة تأليفها ومضامينها، حيث كانت -كما يصفها السّرقسطي- «أصولًا واضحة على مناهج مالك وقدماء أصحابه.. على طريق الاختيار من القول أحسنه، والترجيح بالأدلة من مختلف القول، وركوب القياس على أصول مالك»<sup>(45)</sup>.

لكنّ هذا الاتّجاه ما لبث أن خبا بالأندلس سريعًا، بعد وفاة ابن حبيب الذي «عجلت إليه المنية قبل أن يكون له أصحاب، فلمّا مات هُجرت كتبه»<sup>(46)</sup>، فلم يصمد هذا الاتّجاه طويلًا أمام اتّجاه ابن القاسم الذي ساد الدّرس الفقهيّ بالأندلس.

ولم يُعرف من المتأثرين بابن حبيب واتّجاهه سوى أسماء قليلة أبرزها:

أبو عمرو يوسف بن يحيى المغمي (ت288هـ) الذي «تفقّه على رأي عبد الملك بن حبيب، وكان مختصًا به.. وكان إمامًا في الفقه من شَرط ابن حبيب، وأصْبغ، وابن الماجشون، وأشهب، وابن نافع

(40) ينظر: السّرقسطي في التّسمية والحكايات، م س، ص99، وعباض في ترتيب المدارك، م س، ص348/3.

(41) السّرقسطي، التّسمية والحكايات، م س، ص146،

(42) عباض، ترتيب المدارك، م س، ص364/3.

(43) السّرقسطي، التّسمية والحكايات، م س، ص120-121.

(44) م ن، ص121.

(45) م ن، ص151.

(46) م ن، ص151.

الصَّانِع، وابن مَسْلَمَةَ»<sup>(47)</sup>. وتلميذُ المَغَامِيّ أبو سَلَمَةَ الفَضْلُ بنُ سَلَمَةَ (ت319هـ).  
ويلجئُ السَّرْقُسْطِي باختصار شديد ودقّة متناهية تاريخ هذا الاتّجاه قائلاً: «مذاهب أشهب وابن  
نافع الصّانِع قريبٌ من سواء، وفيها اختلاف كثير على ابن القاسم في رأيهما وفي روايتهما عن مالك.  
ومذاهبُ عبد الملك بن الماجشون قريبٌ من مذاهب أشهب وابن نافع الصّانِع فيما خالفا فيه ابن  
القاسم رأياً وروايةً. ومُطَرِّفُ بن عبد الله ربّما وافقهم فيما حكاه ابن حبيبٍ عنه. ثمّ جاء أصبغُ وابنُ  
حبيبٍ في الرّأي على وفاق هؤلاء. وتابعهم في الطّبقة المتأخّرة محمد بن الموّاز في أكثر ذلك، أخذ بقول  
أصبغ ومحمد بن عبد الحكم لأخذه [محمد بن عبد الحكم] بقول أبيه، لأنّه [الأب] مخالفٌ لابن  
القاسم، ولأخذه [الإبن] بقول أصبغ. ويوسف بن يحيى المَغَامِيّ وأبو سَلَمَةَ من أهل الأندلس على مثل  
ذلك أخذهما بقول المدنيّين في «واضحة» ابن حبيب»<sup>(48)</sup>.

لقد كان هذا الاتّجاه، أكثر انفتاحاً في الفقه من تيار ابن القاسم «الملتزم»، فكان فقهاؤه لا يتحرّجون  
في مخالفة رأي مالك، والأخذ بما أذاهم إليه اجتهادهم ونظرهم في مذاهب فقهاء المدينة من نظراء  
مالك ومن سبقهم، فنجد عبد الملك الماجشون -مثلاً- «له أصول تُعارض المشهور من قول مالك»،  
وأشهبُ «ربّما فضّل رأي المغيرة وابن أبي حازم في بعض المسائل على رأي مالك»، وينقل السَّرْقُسْطِي عن  
معظم ممثلي هذا الاتّجاه ما يدلُّ على هذه الخاصية التي ميّزتهم، لكنّ ممّا يجدرُ التنبية عليه، هو أنّ  
مخالفاتهم لمالك ولابن القاسم كانت متأطّرة بأصول وقواعد أهل المدينة ومالك نفسه، والألم يجدر  
بنا أن نعدّ طريقتهم اتّجهاً داخل المذهب، وهذا ما عناه أحد ممثلي هذا الاتّجاه وهو: الفقيه محمد  
بن أبي يحيى الوّفار فيما نقل عنه يصفُ مخالفته لمالك: إنّه مهّمًا خالف مالكا فبمالك خالف مالكا.  
لا غرابة إذن أن يضطلع ممثلو هذا الاتّجاه بمهمّة الدّفاع عن المذهب في وجه المذاهب المخالفة،  
لذا نجدهم يخصّصون شطراً من اشتغالهم للخلاف والمناظرة مع أرباب المذاهب الأخرى، ولا سيما مع  
الشّافعي الذي قضى آخر سنوات حياته في مصر، وتخبرنا كتب التّراجم بمناظرات ونقاشات أشهب  
وابن الماجشون وغيرهم له<sup>(49)</sup>، وهذا ما يفسّر لنا أيضاً سيطرة هذا الاتّجاه على الدّرس المالكي في  
المراكز المشرقيّة، المدينة، والعراق، ومصر، ونفهم منه أيضاً عدمَ تمكّنه بالمراكز الغربيّة.

(47) م ن، ص125.

(48) م ن، ص148-149.

(49) م ن، ص93 و167.

#### 4. الاتجاهات المالكيّة: العصبية وإثبات الوجود

أشرنا إلى أنّ الخلافات الفقهيّة وأسبابها بين الاتجاهين كانت طفيفة، لا تصلُ إلى الحدِّ الذي يخرجها إلى الخلاف بين المذاهب، بالرَّغم من ذلك نشأت بين أرباب الاتجاهين عصبيةٌ أذكتها المنافسة التي كانت بين قادة الاتجاهين، حيث اشتهرت المنافسة الشديدة بين ابن القاسم ونظيره أشهب<sup>(50)</sup>، وبين سحنون وابن حبيب<sup>(51)</sup>.

انعكست هذه العصبية في الآراء ذات الطابع النقدي، التي كانت تصدر عن بعض الفقهاء في حقِّ منافسهم، من ذلك ما يرويّه ابن عبد البرّ (ت463هـ) بسنده عن محمد بن عبد الحَكَم أنّه قال: «أشهب أفقه من ابن القاسم مائة مرة»، وأنّه قد ذُكر هذا الكلام لمحمد بن عمر بن لُبابة -وهو ممثلي اتجاه ابن القاسم- (ت314هـ) فقال: «ليس هذا عندنا كما قاله محمد، وإنّما قاله لأنّ أشهب شيخه ومعلّمه»، ويعلّق ابن عبد البرّ -وهو المحدث القريب من اتجاه أشهب- قائلاً: «أشهبُ شيخه، وابن القاسم شيخه، وهو أعلم بهما لكثرة مجالسته لهما وأخذه عنهما»<sup>(52)</sup>.

وكثيراً ما كانت تخرج هذه الآراء عن دائرة النّقد العلمي إلى الشّخصيّة، والتّشغيب، والأساليب غير العلميّة التي تهدف إلى تجييش المقلّدة والعوام واستمالتهم، كما فعل فقهاء الأندلس أتباع اتجاه ابن القاسم مع ابن حبيب، حيث عظّموه بعد عودته إلى الأندلس ظلّاً منهم أنّه لا يزال على نهجه الأول، «حتى إذا علموا باطن رأيه في يحيى بن يحيى، وسعيد بن حسّان، وعيسى بن دينار وأتباعهم، نفّروا عنه واستوحشوا، ومشتّ التّمائم بينه وبين أستاذه يحيى بن يحيى وسعيد بن حسّان وأقرانها، وتقرّر عندهم استعجازه إيّاهم، وأنّهم عنده على غير قبُول، فتعاهدوا على عبد الملك يدا واحدة...»<sup>(53)</sup>.

ويحكي السّرْفُسطي أنّ ابن حبيب كان يسيّي الكتب «المدوّنة»: المدوّدة، وأنّ سحنون كان يسيّي «الواضحة»: الفاضحة. ويسوق أيضاً بعض مظاهر تلك العصبية الشديدة التي سادت القيروان والأندلس، منها ما كان يحدث أحياناً من طرّد بعض المتفقيّه من حلّي الفقهاء المتعصّبين لابن القاسم وسحنون ويحيى بن يحيى، لمجرّد ذكرهم أشهب أو ابن حبيب أو الكتب «الواضحة»!<sup>(54)</sup>

(50) م ن، ص 108 و150.

(51) م ن، ص 122 و151.

(52) ابن عبد البر، الانتقاء، م س، ص 97-98.

(53) السّرْفُسطي، التّسمية والحكايات، م س، ص 150.

(54) م ن، ص 151-153.

ويمكننا أن نرى بوضوح استحكام العصبية وشيوع مظاهرها في ممثلي اتجاه ابن القاسم أكثر من ممثلي اتجاه «الاختيار»، ويمكننا تفسير ذلك بأمر متعدّد، تضافرت جميعاً في تغذية هذه العصبية أهمّها: طبيعة المسلك الذي اعتمده في ترجيح الرواية والرأي، والذي يقوم على النظر في الجوانب الشخصية للفقهاء، لذا وجدناهم يعلّلون التزام المغاربة برواية ورأي ابن القاسم بحالته من الزهد والورع والعبادة، والسنت الحسن، والجراة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر<sup>(55)</sup>، يقول السرقسطي: «فلقد رُوِيَتْ فيما جَمَعْتُ من قول يحيى بن يحيى، أَنَّهُ رَبَّمَا سئل عن مسألة فيقول: هذا قول ابن القاسم، وتُخرَج الكتب فيقال له: هذا قول مالك فيها بخلاف قول ابن القاسم عندك، فيقول: ابن القاسم أَوْرَعُ عندي من مالك، ولا يخالف ابن القاسم إلَّا رجل سُوء!»<sup>(56)</sup>

المسوخ نفسه علّلوا به تسليمهم لرواية سحنون ورأيه، فقد «سلك مسلك ابن القاسم في العبادة، والتّقشّف، والتّورّع في المطعم والملبس، والتكبر على أهل الدنيا، وتغيير المنكر على السُلطان مع العامّة، فقبله أهل المغرب وأهل الأندلس، وعَمَرَتْ رياسته رئاسة أصبغ في ذلك الزّمان...»<sup>(57)</sup>.

وسوف يتطوّر هذا النهج لدى المغاربة المتأخّرين إلى أصول خاصّة، شكّلت منطقاً داخلياً خاصاً بالمذهب، حكم الفتوى والقضاء فيه -إلى يومنا هذا-، و أوضحنا شواهد وأسس هذا المنطق باستفاضة في «أطروحة دكتوراه» في موضوع: «التعليل الفقهي في المذهب المالكي»، نعمل على إعدادها للنشر القريب بحول الله.

لقد كان لهذا النهج أثر في إذكاء نيران العصبية لدى المقلّدة لابن القاسم وسحنون وكذا العامّة المرتبطين بالفقهاء ارتباطاً وثيقاً، ورُفض كلّ ما خالف روايتهما ورأيهما دون مبرّر علمي. يُضاف إلى ذلك عامل آخر، يتمثّل في ما كان يحسُّ به ممثّلو اتجاه ابن القاسم، الذين ينتمون إلى الطبقات التّالية لطبقة يحيى بن يحيى وسحنون، وقد استتبّ منهم بالمغرب، من شعور مُفعم بالغلبة والتّمكّن، والاطمئنان على وضعهم في بيئاتهم، جعلهم يُمعنون في مظاهر العصبية لتيّارهم دون ازعواء.

(55) م ن، ص: 149-150.

(56) م ن، ص: 153.

(57) م ن، ص: 150.

## نتائج وآفاق

ظهر ممّا سبق، أنّ البحث في التاريخ المبكر للمذهب المالكي محتاج إلى جهود إحيائية تنصبُّ على الثّرات التّاريخي والأصوليّ المخطوط، المتّصل بالفترة المبكّرة، وأيضًا إلى جهود استقرائيّة واسعة لما تحت أيدينا من مصادر متنوّعة، تنطوي على معطيات نفيسة في تاريخ الفقه. وأنّ المذهبيّة المالكيّة شكّلت في مرحلة أسبق ممّا تعتقده عدد من الدّراسات في هذا الباب.

وظهرت لنا أيضًا الجذور المبكّرة للتّطوّر الذي حصل في المذهب المالكيّ في الفترات اللاحقة للفترة المدروسة، والتي نحا فيها المالكيّة إلى المنطق الدّاخلي الخاصّ البعيد عن منطق أصول الفقه.. ممّا يفتح باب البحث حول هذا المنطق بقوة.

وعرفنا أيضًا جذور اتّجاه مالكية العراق إلى الخلاف العالي والنّظر وما هو معروف من منهجهم في الدّرس.. ممّا يساعد على دراسات أكثر دقّة لتاريخ ومناهج هذه المدرسة.

كما وقفنا على إشارات مهمة تُلَفِتُ النّظر إلى مصادر غنيّة للبحث عن «أصول الفقه المالكي» ومناهجه، يمكنها أن تساعد على البحث في هذا الباب بشكل أفضل ممّا هو منجز لحدود الساعة.

## المراجع

- ابن أبي زيد، أ. ز. (1983). الجامع في السُّنن والأدب والمغازي والتاريخ (تحقيق: م. أ. الأجنان، و. ع. بطيخ، ط 2). مؤسسة الرسالة، والمكتبة العتيقة.
- ابن عبد البر، أ. ع. (2010). الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء (تحقيق: ع. أ. غدة، ط 2). مكتب المطبوعات الإسلامية، ودار البشائر الإسلامية.
- الجاحظ، ع. ب. (1998). البيان والتبيين (تحقيق: ع. هارون، ط 7). مكتبة الخانجي.
- السرقسطي، أ. ع. (2015). التسمية والحكايات لنظراء مالك وأصحابه وأصحابه (تحقيق: ر. الحصري، ط 1). منشورات الرابطة المحمدية للعلماء.
- الشيبياني، م. ح. (1403هـ). الحجّة على أهل المدينة (تحقيق: س. م. الكيلاني، ط 3). لجنة إحياء المعارف النعمانية.
- الشيرازي، أ. إ. (1970). طبقات الفقهاء (تحقيق: إ. عباس، ط 1). دار الرائد العربي.

عياض، ق. (د.ت.). ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك (تحقيق: جماعة من الباحثين). منشورات وزارة الأوقاف المغربية.  
 كولسون، ن. ج. (1992). في تاريخ التشريع الإسلامي (ترجمة وتعليق: م. أ. سراج، ط 1). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.  
 ميلشيرت، ك. (2021). تشكل مذاهب الفقه السنية في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين (ترجمة: م. خضر، ط 1). نماء للبحوث والدراسات.  
 الزهري، أ. م. (2017). المختصر (تحقيق: ن. شوبد، ط 1). منشورات الرابطة المحمدية للعلماء.  
 وكيع، أ. ب. (1947). أخبار القضاة (تحقيق: ع. م. المراغي، ط 1). المكتبة التجارية الكبرى.

## Reference

- Ibn Abī Zayd, A. Z. (1983). *Al-Jāmi' fi al-sunan wa-l-ādāb wa-l-maghāzī wa-l-tārīkh* (M. A. al-Ajfan & A. Baṭīkh, Eds.; 2nd ed.). Mu'assasat al-Risāla & al-Maktaba al-'Atīqa.
- Ibn 'Abd al-Barr, A. 'A. (2010). *Al-Intiqā' fi faḍā'il al-a'imma al-thalātha al-fuqahā'* ('A. A. Ghudda, Ed.; 2nd ed.). Maktab al-Maṭbū'āt al-Islāmiyya & Dār al-Bashā'ir al-Islāmiyya.
- al-Jāhiz, 'A. B. (1998). *Al-Bayān wa-l-tabyīn* ('A. Hārūn, Ed.; 7th ed.). Maktabat al-Khānījī.
- al-Saraqustī, A. 'A. (2015). *Al-Tasmiyya wa-l-ḥikāyāt li-nuḍarā' Mālik wa-aṣḥābih wa-aṣḥāb aṣḥābih* (R. al-Ḥuṣarī, Ed.; 1st ed.). Manshūrāt al-Rābiṭa al-Muḥammadiyya li-l-'Ulamā'.
- al-Shaybānī, M. Ḥ. (1983 [1403 AH]). *Al-Ḥujja 'alā ahl al-Madīna* (S. M. al-Kilānī, Ed.; 3rd ed.). Lajnat Iḥyā' al-Ma'ārif al-Nu'māniyya.
- al-Shīrāzī, A. I. (1970). *Ṭabaqāt al-fuqahā'* (I. 'Abbās, Ed.; 1st ed.). Dār al-Rā'id al-'Arabī.
- 'Iyāḍ, Q. (n.d.). *Tartīb al-madārik wa-taqrīb al-masālik li-ma'rifat a'lām madhhab Mālik* (Group of researchers, Eds.). Manshūrāt Wizārat al-Awqāf al-Maghribiyya.
- Coulson, N. J. (1992). *A history of Islamic law* (M. A. Sirāj, Trans. & Annot.; 1st ed.). al-Mu'assasa al-Jāmi'iyya li-l-Dirāsāt wa-l-Nashr wa-l-Tawzī'.
- Melchert, C. (2021). *The formation of the Sunni schools of law in the 9th and 10th centuries*

*CE* (M. Khaḍr, Trans.; 1st ed.). *Namā' li-l-Buḥūth wa-l-Dirāsāt*.

al-Zuhrī, A. M. (2017). *Al-Mukhtaṣar* (N. Shubad, Ed.; 1st ed.). *Manshūrāt al-Rābiṭa al-Muḥammadiyya li-l-'Ulamā'*.

Wakī, A. B. (1947). *Akhbār al-quḍāt* ('A. M. al-Marāghī, Ed.; 1st ed.). *al-Maktaba al-Tijāriyya al-Kubrā*.